الإصلاح المؤسسي في الفكر الإسلامي

(مقاربات فلسفية)

أ. عبد الرحمن على الزرقاني
قسم الفلسفة والاجتماع/ كلية الآداب والعلوم مسلاته/ جامعة المرقب
aaalzargani@elmergib.edu.ly

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على تجربة أحد أهم فلاسفة المسلمين في بناء المؤسسة، وذلك للاستفادة منها في معالجة العقبات التي تعيق إصلاح مؤسسات الدولة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن الكثير من القواعد والأسس التي من شأنها أن تؤسس لبناء دولة ذات مؤسسات ناجحة لا يمكن الوصول إليها بالركون إلى التجارب الغربية، بل إن تجارب بناء المؤسسات التي تحملها الكتب العتيقة للعلماء والمفكرين المسلمين قد تحقق نجاحا أفضل من نظريات بناء المؤسسات التي تدعو لها التجارب الغربية، ناهيك عن أصالة الفكرة التي تتمتع بها تجارب علماء الفكر الإسلامي.

الكلمات الدالة: المدينة الفاضلة، الرشادة، الفساد، السعادة*، العدل، مضادات المدينة الفاضلة، مؤشرات الحوكمة.

* يبدو أن الفارابي كان متفطناً لأهمية تواجد مفهوم السعادة لكي يكتمل بناء المؤسسة القوية والعادلة، وبهذا فإنه قد سبق علماء الغرب بما يزيد عن عشرة قرون في التأسيس لبناء الدولة، فكانت نظرية الفارابي بذلك نبراساً يهتدي به من كان على وعي برمزية ما كان يدعوا له، لقد تفطنت الأمم المتحدة إلى أهمية السعادة في بناء المؤسسة، ووضعت تقريرها الذي تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة المتمثل في تقرير السعادة العالمي، والذي يدعوا الدول الأعضاء للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى قياس معدل السعادة لشعوبها للمساعدة في توجيه سياساتها العامة، وفي سنة 2012، عقد الاجتماع الأول للأمم المتحدة رفيع المستوى حول "السعادة والرفاه: تحديد نموذج اقتصادي جديد، وفي 1 أبريل 2012 صدر تقرير السعادة العالمي الأول كنص أساسي للاجتماع، ولفت انتباها دولياً باعتباره أول مسح عالمي للسعادة في العالم، حيثُ حدد التقرير حالة السعادة العالمية وأسباب السعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات التي أظهرتها دراسة الحالة.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

1.1. المقدمة:

للوهلة الأولى يبدو للبعض أن عملية استجماع وعرض النصوص التي تثبت بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها من كتابات الفارابي عملية سهلة، غير أن هذه العملية تعد شاقة بما تعنيه الكلمة من معنى، وذلك لكون أن هذا الموضوع لم يثار أو يناقش في أي دراسة بشكل مباشر على الأقل، فصعوبة الموضوع تتحدد في أن الباحث سيبحث في نصوص كتب الفارابي ورسائله العتيقة ما يمكن أن يؤكد أو يسعف به أن الفارابي كان يمتلك الأدوات والمفاهيم التي تخوله لأن يكون على دراية بفكرة بناء المؤسسات وإصلاحها، خاصة وأن صعوبة البحث تزداد لأن اللغة الرمزية هي الطريقة التي كان يخفي بها الفارابي الكثير من أفكاره هو وغيره من فلاسفة عصره، والتي ربما كان يتقي بها شرور الجهلة و"الدغمائيين" بتعبير الجابري.

عرض الباحث في القضية الأولى بعض الإشارات والدلائل التي تثبت أن الفارابي كان مدركاً لمفهوم الحكم الرشيد أو الحكم العادل فهو أساس بناء الدولة وإصلاحها، فبما أن الحكم الرشيد حديثاً يعرف بالشفافية والإجماع والمشاركة والمسؤولية والعدالة وانعدام الفساد، فإن بنية نظرية المدينة الفاضلة للفارابي سنجدها حريصة على تواجد أو تحقق هذه الشروط.

اتضح أن الفارابي كان سابقاً لعلماء هذا العصر في التعاطي مع ظاهرة الفساد التي تعكر مزاج الحكم الرشيد في مدينته، بل إن الأمر يفوق ذلك حيث أنه كان متعاطياً مع كافة المرتكزات التي تعتمد عليها فكرة الحكم الرشيد بمعناها المعاصر، فأشار في مدينته لتلك المرتكزات المتمثلة في العدالة والأمن والتعاون والمشاركة في اتخاذ القرار، رغم أن هذا المرتكز الأخير لا يوظفه الفارابي إلاّ بالمعنى الشرعي، والذي يعطي أحقية في اتخاذ القرارات لأصحاب الحل والعقد، ولا حق في هذا إلى الدهماء، وهذا ما جعلها دراسة إسلامية أصيلة، وليس كما يدعي البعض بأن ما جاء به الفارابي وغيره من فلاسفة المسلمين هي أفكار إغريقية خالصة.

كان الفارابي مهموماً بإصلاح مؤسسات الدولة في نظريته المدينة الفاضلة لدرجة أنه خصص مساحة كبيرة للحديث عن شروط ومواصفات اختيار حاكم المدينة، ذلك لأن الحاكم ومن يعينه يمثلان القاعدة الأولى التي ستبنى عليها مؤسسات أو كيانات الدولة، لذلك يجب الحرص على عدم إغفال أي جزئية تتعلق بدعم وترسيخ هذه القاعدة، على أن اهتمامه بهذه القاعدة لا يقل عن اهتمامه بالقواعد الأخرى، حيث نراه يصف مؤسسات الدولة بأعضاء الجسد الحي في ترابطها وعملها ونظامها، وهذا ما جعل الفارابي يعتبر أول من أشار بشكل واضح إلى الجودة التنظيمية التي تعتبر أحد مرتكزات الحَوْكَمَة.

ولكي يجعل الفارابي المتلقيين لنظريته أكثر اقتناعاً يسوق لهم مضادات المدينة الفاضلة وما وقعت فيه هذه المدن من فساد نتيجة لابتعادها عن ضوابط وشروط المدينة الفاضلة، فخسرت بذلك غايتها وهي السعادة.

1.2. مشكلة الدراسة:

عند محاولة استحضار نظرية ما في تسيير أو بناء مؤسسة؛ فإنه قد تتعرض هده المحاولة إلى الكثير من العقبات التي تعيقها عن الاستمرار بإنجاح تلك المؤسسة، ربما يكون استحضار التجارب أو النظريات للدول المتقدمة لا يمكن تحقيقه بالشكل المطلوب، لأن هذه التجارب لا يمكن أن نستحضرها على الدول النامية المختلفة عنها بكافة المعايير، ولهدا فإن من الأجدر استعمال تجارب ونظريات تتماشى مع واقع وظروف هذه الدول النامية.

لعل هذا هو السبب الذي جعل الباحث يتشبث بالأفكار التي أنبرى من أجلها ثلة من المفكرين المسلمين الذين أضاءت عقولهم سماء الحضارة الإسلامية، رغم أن هده الأفكار أغلبها مازال حبيس كتبهم العتيقة، بينما نجد الكثير ممن يرتمون في أحضان النظريات الغربية للاستلهام إلى مؤسساتهم، متناسين نفائس حضارتنا التي تمتلئ بأفكار عن (بناء المؤسسات) تعجز عن فهمها تلك الحضارات التي ركنوا إليها.

استعان الباحث بتجربة (الفارابي) والتي تطمح لتحقيق دولة ذات مؤسسات متناغمة ومنضبطة وناجحة، يتحقق من خلالها ما هو مأمول، لعل ما جعل فكره أكثر نضوجاً في هذا المضمار هو معرفته للواقع المأساوي وراء انهيار المؤسسات.

الهدف العام: تهدف هده الدراسة للوقوف على تجربة أحد أهم فلاسفة المسلمين في بناء المؤسسة وذلك للاستفادة منها في معالجة العقبات التي تعيق مؤسسات الدولة.

منهج الدراسة: تعتمد هده الدراسة على المنهج التحليلي، مستعينةً بإحدى عمليتيه النقد أو التقويم، والتي يتم من خلالهما رصد وتتبع ما يتعلق بالأفكار الخاصة ببناء المؤسسة أو إنجاحها، وسيتم أيضاً استخدام المنهج التاريخي، وذلك بغية تتبع بعض الظروف التي صاحبت الفارابي حتى يتمكن الباحث من دراسة البيئة التي عاشها، محاولاً الوقوف عليها واستحضارها ومقاربتها لواقع مؤسساتنا والاستفادة منها.

1.3. تحديد المفاهيم:

1.3.1. مفهوم الإصلاح:

لغة: أصله صلح ومنه الصَّلاحُ: وهو ضد الفسادِ. صَلَحَ- كمنع- وكَرُمَ- وهو صالِحٌ. وصَليحٌ. والصُّلْحُ:- بالضم:- السِّلْمُ. ويُؤَنَّثُ. وصالحه مصالحة، واصطلحا، واصَّالحا وتصالحا. والمصلحة واحدة المصالح، واستصلح: نقيض استفسد، وهذا يصلح لك أي من بابتِكَ.

اصطلاحا: هو تقويم وتغيير وتحسين شيء ما وإعادته إلى سيرته الأولى، أو إلى حال أفضل من الحال الذي هو عليه.

المؤسسي: أصلها أسس يؤسس تأسيساً، فهو مؤسس والمفعول مُؤسَّس، ومنها
أسس البناء: وضع قاعدته، جعل له أساساً، أسس المشروع: أنشأه أسست الدولة مستشفى جديداً
أسس الدولة: وضع صرحها، أقام بناءها، أنشأها.[1]

التعريف الإجرائي للإصلاح المؤسسي:

مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى إعادة التنظيم والانضباط؛ لمؤسسات الدولة المختلفة، وذلك للوصول إلى مستوى أفضل من الخدمات. كما يقصد به القضاء على الفساد في الأجهزة الحكومية والمتناقضات في أهداف المؤسسات المختلفة ونظمها.

1.3.2. مفهوم الفكر:

لغة: بكسر فسكون جمع أفكار، مصدر فكر، إعمال العقل بالمعلوم للوصول إلى المجهول يساوي التفكير.
اصطلاحا: يطلق بالمعنى العام على كل ظاهرة من ظواهر الحياة العقلية. وهو مرادف للنظر العقلي والتأمل، ومقابل للحدس. (صليبا 1982)

1- www.almaany.com

مفهوم الإسلامي:

لغة: الاستسلام وتسليم الأمور، ويعني أيضاً أن ينقاد الإنسان للطرف الأقوى والأكثر عظمة وقدرة وحكمة، وأن يطيعه ويذعن له.

اصطلاحا: وهو ما يدل على الدين السماوي الذي نزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ونزل لكل الناس والأقوام والحضارات فلا يستثنى أحد ما دام قد اعتنق هذا الدين.

مفهوم الفكر الإسلامي: تتسع دلالات مفهوم الفكر الإسلامي لتشمل كل جهد عقلي بذله علماء المسلمين مرتبطين فيه بمصادر الإسلام، ومستهدفين توضيح نظرته إلى الإنسان والكون، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة ببناء الدولة، وإذا كان هذا المفهوم يتسم بهذه السعة فإنه كثيراً ما يستخدم في الدراسات الفلسفية مساوياً بشكل أو بآخر لمصطلح الفلسفة الإسلامية. (العجمي 1991)

2. الحكم الرشيد (الحكم العادل) أساس بناء الدولة:

رغم أن مفهوم الحكم الرشيد لم يتداول إلاّ في العصر الحديث، غير أن دلالته تشابه إلى حد كبير مفهوم الحكم العادل عند الفارابي، حيث أنه كان على وعي كبير بمحاولة وضع الأسس اللازمة لبناء دولة قوية ذات أسس راسخة، معتمداً على مرجعية القواعد الشرعية، ومنهجيته الفلسفية.

إنٍ الباحث يعتقد أن الفارابي كان على وعي بمفهوم "الرشادة"[1] أو الرشد حيث جاء في بعض كتبه المتعلقة بالحكم ذكر مفهوم الرشد، حيث يقول "والمدينة الجاهلة هي التي لم يعرف أهلها السعادة ولا خطرت ببالهم، إن أرشدوا إليها فلم يفهموها ولم يعتقدوها". (أ. الفارابي د ت، 35)

ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الرشيد أو الحكم الصالح حديثاً يعرف بالمشاركة، والإجماع، والشفافية، والمسؤولية والعدالة، وانعدام الفساد، وحين تتبع بنية نظرية الفارابي في المدينة الفاضلة سنجد حرصه على تواجد جميع هذه الشروط. (صقر 1989)[2]

شبه الفارابي المدينة الفاضلة بالجسد الحي الذي تتعاون وتتناسق وتتماسك أعضاؤه فيما بينها حيث إن كل عضو يقوم بوظيفته حتى تستمر حياة الإنسان، والمدينة الفاضلة هي التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة الحقيقية، والتعاون بين أهل المدينة يكون بالعقل والفكر.
يمثل الفارابي الرئيس في المدينة الفاضلة بالقلب في جسم الإنسان وهو أساس هذه المدينة، وان كان أفلاطون يرى وجوب أن يكون الحاكم فيلسوفا، فان الفارابي يرى بان الحاكم يجب أن يكون قريباً إلى أخلاق النبي والفيلسوف (الإمام الفيلسوف).[3]

جعل الفارابي أساس حصول المدينة الفاضلة التي تخيلها في التحقق باكتمال السعادة إلى جميع أفراد المدينة، وهذا لن يتأتى إلاّ عن طريق الاعتماد على التعاون العقلي، مستعينا في ذلك على الأساس الديني إلى اعتماد أفراد المسلمين في تحقيق نجاحهم بالتعاون والتكامل كما تتكامل أعضاء الجسد مع بعضها حينما يشتكي عضو منها.

1- رغم أن الفارابي لم يكن يمتلك المعنى التطبيقي الكامل لمفهوم الرشادة في عصره إلاّ أن مدينته الفاضلة كانت تتمتع في شكلها الطوباوي بأهم مقومات الحكم الرشيد أو الحكم الصالح.
2 جاء ذكر الكثير من هذه الشروط في موضوع خصال أهل المدينة الفاضلة في كتاب نظرية الدولة عند الفارابي، تأليف مصطفى صقر، 1989.
3 boulemkahel.yolasite.com/resources

إن السعادة في دولة الفارابي لن تتحقق إلاّ عن طريق الاجتماع البشري، مع وجود رئيس عادل يكون بمثابة القلب للجسد، فلا يتحقق للدولة العدل إلاّ بوجوده، غير أنه محتاج إلى من يعينه في تسيير أمور الدولة، فهو لا يمتلك الصفات الكاملة والمطلوبة في الحكم، حيث أن السعادة الأولى التي تأتي في الحياة الدنيا والسعادة القصوى في الحياة الآخرة لن تتحقق إلاّ بتواجد الحاكم على رأس الحكم الرشيد، أو الحكم الصالح، وتواجد من يعينه من أهل الحل والعقد. يقول الفارابي في هذا الصدد "وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه، وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه، وكل واحد من كل واحد بهذه الحالة؛ فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال الذي لأجله جعلت له الفطرة الطبيعية، إلاّ باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه، فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد جميع ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال، ولهذا كثرة أشخاص الإنسان فحصلوا في المعمورة من الأرض، فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية." (الفارابي د ت).

لا شك أن الفارابي يعطي أهمية كبيرة لخصال الحاكم في بناء أسس الدولة، غير أنه يرى ضرورة أن تتحقق شروطه التي أشار إليها حتى يكون أساس الدولة الفاضلة متيناً وقوياً، ويكتمل ذلك في وجود جماعة من حول الحاكم حتى يعينوه في تسيير أمور الدولة، فهذا أساس لا بد منه لتحقيق العدالة ومن ثم السعادة التي ينشدها في دولته.

من خلال تتبع التفاصيل الخاصة بالبناء الفكري لنظرية المدينة الفاضلة سيلاحظ القارئ كيف أن الفارابي قد ربط بين مذهبه الفلسفي ومذهبه السياسي ربطاً وثيقاً، فالسياسة لا تنفصل عن الأخلاق، وإنما يمثلان كلاً واحداً يدور حول السعادة وكيفية تحقيقها أو تحصيلها. "فإذا كان مدار البحث في الأخلاق دراسة السلوك الفردي المؤدي إلى اكتساب الفضائل وتحصيل السعادة، للمجتمع بأسره، ومن ثم فإن الغاية من الأخلاق والسياسة واحدة" (صقر 1989، 45-46)

لعل هذا أحد أهم الدلالات التي تؤكد أن الفارابي كان على وعي بمفهوم الرشادة، حيث أن ربطه بين السياسة والأخلاق لخير دليل على معرفته بأبعاد هذا المفهوم، حيث أن النظريات الحديثة التي تتحدث عن بناء المؤسسات وشروط نجاحها أشارت إلى نفس الارتباط بين الجانب السياسي والأخلاقي حتى يتحقق مفهوم الرشادة.

لا شك أن افتقاد مؤسسات الدولة لمقومات النجاح في هذا العصر هو عدم الربط والتمازج بين الأخلاق والسياسة، مما جعل الفساد نتيجة حتمية لكل مؤسسة، لذلك ولكي يكون التخطيط النظري والتطبيق الفعلي أو العملي لبناء أي مؤسسة منسجمان مع ما تم التنظير له ينبغي أن يُتخذ فيه السياسة والأخلاق كلاً واحداً، لا أن تؤخذ السياسة على أساس أنها لعبة تغيب فيها الأخلاق كما يقال في هذا الزمان، أو كما يدعوا له أحد أهم مؤسسو النظريات السياسة الغربية التي تنطلق من قاعدة تقول بأن "الغاية تبرر الوسيلة"

لا يختلف اثنان في أن الحكم الراشد يشترط تحققه بدولة القانون والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسياسة الشرعية، مع ضرورة التأكيد على إعداد البيئة المساعدة والمناسبة، إضافة إلى أن الحكم الراشد طرح على المجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية. (الكايد 2003، ص8) عند التتبع الدقيق لهذه الشروط سنجد أن الفارابي كان حريصاً على تطبيقها قبل ما يزيد عن عشرة قرون، حيث بنيت مدينته على أساس تنبؤي محكوم بقوانين وتشريعات وضعها ليؤكد بأن البيئة والظروف الاجتماعية والنفسية لمجتمع ما تفرضه الطبيعة السياسية المتماشية معه، وهذا يؤكد على أن الفارابي سابقاً لعصره بجميع المقاييس، وخاصة فيما يتعلق حول حديثه عن الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة.

لعل ما يعطي الباحث براحاً في أن يبحث عن دلالات مفهوم الحكم الرشيد في فكر الفارابي، ولإثبات أسبقيته في الأفكار الخاصة ببناء الحكم والدولة هو تأكيد أغلب الباحثين المعاصرين على أنه ليس هناك تعريف موحد لمفهوم "الحكم الراشد" سواء من طرف المؤسسات المالية الدولية، أو من طرف الباحثين، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر ليونة. (العزيز 2012، ص320)

بما أن أبو نصر الفارابي قد جعل الاجتماع البشري أساس تحقق السعادة، فإنه من البديهي أن هذا الميل إلى الاجتماع سوف ينجم عنه اجتماعات أو مجتمعات إنسانية مختلفة، ومن هذا المنطلق يلوح سؤال في الأفق وهو: أي نوع من المجتمعات عند الفارابي يصلح لتحقيق الكمالات الإنسانية؟.

لكي يجيب الفارابي على هذا السؤال فإنه يقسم المجتمعات البشرية بحسب روابطها، إلى قسمين رئيسيين: المجتمعات الكاملة، والمجتمعات الناقصة. (صقر 1989، 30)

لقد كان الفارابي أول من اعتنى من فلاسفة المسلمين بإصلاح نظام الحكم في كتابة "آراء أهل المدينة الفاضلة" وإن كانت آراؤه قد تأثرت في هذا الصدد إلى حد بعيد بجمهورية أفلاطون، فجاءت في إطار مثالي "يوتيوبي" حيث وضع صورة مثالية خيالية تتحقق فيها المثاليات العليا. (صقر 1989، 11).

إن فكرة الحكم الرشيد قد طرحت في أساسها لحل معضلة الفساد التي عانت منها الدول النامية، بحيث اتخذ كمحدد أساسي ومدخل جديد لتحقيق التنمية المستدامة، التي تركز على العدالة في التوزيع والأمن والتعاون ومشاركة أطراف المجتمع في اتخاذ قراراتهم، وعلى تحقيق تنمية إنسانية تكفل حقوق الإنسان وتضمن الإطار المؤسسي الذي يكفل تلك الحقوق. (كيالي 2004، ص58)

من هذا المنطلق سيتضح لنا أن الفارابي كان على وعي كبير بفكرة إصلاح نظام الحكم من أي فساد والذي بزغت معالمه في مرحلة قضايا التنمية، والتنمية المستدامة، فالفارابي كان سابقاً لعلماء هذا العصر في التعاطي مع ظاهرة الفساد التي تعكر مزاج الحكم الرشيد في مدينته، بل إن الأمر يفوق ذلك حيث أنه كان متعاطياً مع كافة المرتكزات التي تعتمد عليها فكرة الحكم الرشيد بمعناها المعاصر، حيث أن الفارابي قد أشار في مدينته لتلك المرتكزات المتمثلة في العدالة والأمن والتعاون والمشاركة في اتخاذ القرار، رغم أن هذا المرتكز الأخير لا يوظفها الفارابي إلاّ بالمعنى الشرعي، والذي يعطي أحقية في اتخاذ القرارات لأصحاب الحل والعقد، ولا حق في هذا إلى الدهماء. حيث أنه لا حضور عنده لمعاني المواطن الاقتراع كما تتحددان عند الإغريق، وإنما هي قراءة إسلامية في أساسها. (العلوي 2015، 88)

يظهر للباحث أن عناية الفارابي بقيام الدولة المثالية لم تكن في الواقع إلاّ محاولة منه لتوحيد الأمة الإسلامية، وعودة الخلافة القوية العادلة في ظل حاكم مركزي قوي بعد أن ضعفت الخلافة العباسية، وقامت الدويلات ذات الاتجاهات الدينية المختلفة، وكثر الشقاق بين الفرق السياسية من معتزلة وشيعة وسنة وخوارج.

يبدو أن مدينة الفارابي هذه تحاكي الواقع السياسي الأليم الذي عاشته الكثير من الدول الإسلامية هذه الأيام نتيجة للخلاف والصراع والشقاق الذي يحصل بين الفرق؛ ويزداد اتساع شرخه كل يوم، فما أشبه اليوم بالأمس.

رغم أن هذه المدينة التي نادى بها الفارابي في عصره تحمل بعض التفاصيل التي لا تتماشى مع بعض القناعات الفكرية لبعض السياسيين المعاصرين، كفكرة (الحكم المركزي) والتي يعتبرها البعض حكما دكتاتورياً، إلاّ أن طريقة الحكم في مدينة الفارابي تبتعد كثيراً عن الشكل الذي تتصف به الدكتاتورية الغربية، ذلك أن الفارابي قد

وضع ضوابط معينة تضبط هذا النوع من الحكم حتى يكون رشيدا وعادلاً ومصدراً لبسط العدل والسعادة في مدينته.

لعل ما يؤكد أن نظام الحكم عند الفارابي يبتعد عن الحكم المركزي بمفهومه الغربي، هو عدم تشبثه بوجود حاكم واحد للدولة؛ خاصة عند عدم توفر الخصال التي اشترطها لكي يكون الشخص حاكما، فربما لا تتوفر كل الخصال في شخص واحد وهذا شيء طبيعي مما يستدعي وجود شخص أو شخصان يشاركانه عملية الحكم. إذ يقر الفارابي بعسر اجتماع هذا كله في إنسان واحد، فيرى أن الرئاسة تكون لمن اجتمعت فيه بعض الخصال؛ شرط أن تكون لديه قابلية تنامي الخصال الأخرى. وإلاّ فلتكن الرئاسة لأثنين احدهما حاكم، أي مستوف للشروط الأولى_ والثاني فيه الشرائط الباقية[1] أما إذا استحال هذا الأمر أيضا، فلتتوزع الخصال على جماعة يكونون كلهم معا الرؤساء الأفاضل، حتى وإن استدعى الأمر الوصول إلى ستة أشخاص تتوزع فيهم الخصال التي تشترط في رئيس المدينة. (أ. الفارابي د ت، 35) عرف هذا النوع من الحكم الذي انتهجه الفارابي في مدينته بنظام حكم أهل الحل والعقد والذي أخذه من الشريعة الإسلامية.

يرى الباحث أن ما جعل قوانين تأسيس مدينة الفارابي مقنعة وقوية هو تأكيده لضرورة الالتزام بكافة تفاصيل أسس مدينته من اختيار الحاكم إلى كافة الشروط الباقية، إضافة إلى تأكيده إتباع ما تأمر به الشريعة في الكتاب والسنة، حيث أن الحاكم عنده يجب أن يتخذ لنفسه قدوة تتمثل في شخص النبي عليه الصلاة والسلام، لذلك لابد أن يكون قوياً حازماً رحيماً، نبراسه الحق والفضيلة حتى يتحقق العدل في حكمه، فتحضر الغاية من الحكم وهي السعادة لكل أفراد المدينة الفاضلة.

3. مقومات إنشاء مؤسسات ناجحة في مدينة[2] الفارابي:

بادئ الأمر، إن مؤلفات الفارابي السياسية والاجتماعية وخاصة كتابيه السياسة المدنية، وآراء أهل المدينة الفاضلة كانت محاولة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، ظهرت عندما لامس هذا الفيلسوف انهيار القاعدة الإسلامية، فيما يتعلق بوسائل الحكم فيها، مما جعله يرتبط بين تأثيراته العالمة بالإنجاز الأفلاطوني، والأرسطوطالي في هذا السياق، وقيم التعاليم الإسلامية التي لم يسبق تطبيقها فعلاً، وإنما احتواها الحاكم من الناحية النظرية فحسب. (عزيز د ت)

لا يختلف اثنان في أن نجاح مؤسسات أي دولة يتوقف على وضع مقومات أو آلية معينة تكون بمثابة الخارطة التي تكفل إمكانية إنجاح العمل الذي ستقوم به هذه المؤسسات.

إن الباحث على علم بأن كتب الفارابي تكاد تخلو من مصطلح "مؤسسة" بالمعنى الحرفي؛ رغم أننا نجزم بأن المعنى المفاهيمي قد استخدمه الفارابي في تشكيل معالم بناء دولته، والأدلة على ذلك كثيرة، سنأتي على ذكرها فيما يلي.

1- https://www.albayan.ae/sports/2005-10-22-1.109771

2- جدير بالذكر أن الفارابي لا يقصد بالمدينة ما نفهمه نحن اليوم من هذه الكلمة. فهو يقصد بالمدن: " أشكال الاجتماع وأنواع الروابط الاجتماعية والفكرية التي تجعل الناس فئات وطوائف ودول وإمارات". كما تعد المدينة كذلك في نظره ذلك الاجتماع المتمدن، أي الاجتماع الذي يربط الناس بروابط اجتماعية و فكرية ودينية معينة، و المهم بالنسبة إليه هو نوع هذه الروابط لا غير و هذا بالضبط ما كان يشير إليه عنوان كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة، أي المهم من وراء عمل الفارابي هو الآراء(الروابط الفكرية و الدينية) التي تجعل الناس طوائف و أمما. انظر إلى كتاب محمد عابد الجابري، نحن و التراث(قراءة معاصرة في تراثنا) المركز الثقافي العربي بيروت، ط6، سنة 1993 ،ص82.

عندما يتم معاينة ما قام به الفارابي في إقامة دولته "المدينة الفاضلة" نجده قد أسس مدينته وفق ضوابط معينه تشابه إلى حد كبير المعايير التي تقام بها المؤسسات في وقتنا الراهن، حيث يكون فيها العدل هو الأساس في الوصول إلى السعادة التي هي الهدف الأسمى، أو الغاية القصوى، مع احترام نفس الضوابط والشروط في اختيار رئيس الدولة، دون إغفال ما قد يصادفه من قصور أو نقص في عدم توفر الصفات المشروطة لتصدر رأس الحكم، حيث وضع بدائل لذلك تمثلت في اختيار رئيسا آخر تتوفر فيه الشروط التي يفتقدها الأول، وهكذا يتم إضافة مشاركين له في الحكم حتى تكتمل القاعدة الأولى التي ستبنى عليها باقي مؤسسات الدولة.

لعل ما جعل الفارابي يخصص جزءاً كبيرا لمقومات رئيس المدينة الفاضلة، هو أول المميزات التي يمكن أن تجعل أفكاره مثار اهتمام كبير في الاستفادة منها للتنظير المؤسساتي، ذلك لأن أحد مؤشرات الحكومة الخمس والتي تتطلب إحداها كفاءة الحكومة، وبهذا فإن الفارابي كان على وعي بهذه الأفكار قبل مفكري الغرب المعاصرين.

استدعى هذا الفارابي أن يمضي إلى بيان صفات رئيس المدينة الفاضلة فيقول "إن رئيس المدينة الفاضلة ليس يمكن أن يكون أي إنسان اتفق، لأن الرئاسة إنما تكون شيئين: أحدهما أن يكون بالفطرة والطبع معداً لها، والثاني: بالهيئة والملكة[1] الإرادية" (الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة د ت، ص122) يعني أنه ينبغي أن يتوفر فيه شرطان: أن يكون لديه استعداد فطري للرئاسة، وأن تتكون لديه الملكة الإرادية لتولي أعمال الرئاسة.

بعد أن استوفى الفارابي شروط تقلد منصب حاكم المدينة انتقل إلى ضرورة معرفة التمييز بين المجتمعات، والتي هي الأساس الثاني في بناء مؤسسات دولة ناجحة.

يؤكد الفارابي على أهمية أنواع المجتمعات أو بمعنى أدق اختلاف أنواع المجتمعات فيما بينها في نظام الحكم الذي يتماشى معها، وكيفية تسيير شؤون الدولة ومؤسساتها. ولكن إذا كان الفارابي يعتمد في بناء مؤسسات الدولة على اختيار أي المجتمعات أصلح لتحقيق السعادة والكمال، فإنه يقسم هذه المجتمعات إلى قسمين رئيسيين: المجتمعات الكاملة، والمجتمعات الناقصة. (خلدون 1984، ص41-43). أما المجتمعات الكاملة فقد قسمها إلى عظمى، ووسطى، وصغرى، أما المجتمعات العظمى: فهي اجتماع الأمم كلها في المعمورة، وقد اعتبره أكمل وأسعد أنواع المجتمعات.

أما الوسطى: فهي مجتمع كل أمة على حدة، أما الصغرى: فهو اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة، وقد اعتبره الفارابي أول درجات أو مراتب السعادة والكمال، وعبر الفارابي عن ذلك بقوله "والخير الأفضل والكمال الأقصى إنما ينال أولاً بالمدينة؛ لا بالاجتماع الذي هو أنقص منه (الفارابي د ت، ص72)

أما المجتمعات الناقصة فقد اعتبرها الفارابي متمثلة في تجمعات القرى والمحال والسكك والبيوت، والاجتماع المنزلي. (الفارابي، السياسة المدنية دت، ص18)

يعتقد الباحث جازماً أن تصنيف الفارابي لهذه التجمعات بالمجتمعات الناقصة يعود لعدم خضوع هذه التجمعات لقوانين مؤسسات الدولة أو بلغة الفارابي المجتمعات الكاملة والمتوسطة، فهذه الأخيرة تكون خاضعة خضوعاً مطلقاً لقوانين مؤسساتها.

1- تتمثل الخصال التي يتم على إثرها اختيار الرئيس عند الفارابي في أثنتا عشر خصلة، ستة منها متعلقة بالفطرة والطبع وستة متعلقة بالهيئة والملكة.

ظن الكثير من متتبعي التاريخ الإسلامي أن الفارابي قد تأثر كثيرا بالفكر الإغريقي وتمييزه لمجتمع المدينة، حيث أن مجتمع المدينة عنده هو ما يحمله من قيمة سياسية، والتركيز على سلطة مؤسساتها ونفاد قوانينها والذي يوجب الكمال والسعادة. إلاّ أن الفارابي كان أصيلاً في أفكاره المتعلقة ببناء مؤسسات الدولة، فلم يكن الفارابي متتبعاً لأفكار الإغريق حذو النعل بالنعل: فهو وإن جعل المدينة أولى مراتب الكمال في الاجتماعات البشرية، إلاّ أنه لم يجعل منها المرتبة المثلى على الإطلاق، بل قرر أنه يسبقها مراتب أخرى أكثر كمالاً، والتي هي المجتمعات العظمى والمجتمعات الوسطى وهما أكثر تحقيقاً للفضيلة والسعادة من المدينة.

جدير بالملاحظة هنا إلى أن الفارابي كان سابقا لعصره في معرفة تأثير الظروف المناخية والبيئية والجغرافية على الأمزجة، والذي يؤدي إلى اختلاف المجتمعات واختلاف أنظمتها السياسية، بهذا يكون الفارابي قد سبق "منتوسكيو" في هذه الأفكار، حيث أن أهمية ذلك تتمثل في نسق القوانين والتشريعات التي سيسير عليها المجتمع، فحسب ما يرى الفارابي أن التركيبة النفسية والاجتماعية هي التي ستفرض نوع الحكم الذي يتماشى مع هذا التجمع أو المجتمع، وعليه فإن قوانينه وتشريعاته متماشية مع أساسه الفكري والذي كان في الأساس مسايراً لبنية المجتمع النفسية والاجتماعية.

عند اطلاع الباحث على البحوث المنتزعة للفارابي وجد أنه كان على وعي كبير بفكرة سيادة القانون التي هي من مؤشرات الحَوْكَمَة، حيث نراه في جانب حديثه عن العدالة في توزيع الأسهم أو الخيرات وتقسيمها بين أهل المدينة، "يؤكد أن لكل واحد من أفراد المدينة نصيبه من الخيرات المشتركة التي يجب أن تقسم بينهم على أساس الجدارة والاستحقاق، وإذا نال أحد أقل أو أكثر وقع اللاعدل أو الجور، وإذا نال الفرد أقل من نصيبه يكون قد وقع عليه الظلم والجور، وإذا نال أكثر من نصيبه وقع الظلم على أهل المدينة، ومن زاوية أخرى قد يمكن اعتبار نيل ما دون الاستحقاق ظلما يقع على أهل المدينة. (أ. الفارابي 1405هـــــ، ص71)

لا شك أن ما يؤكد عليه الفارابي في هذا النص لدليل على ترسيخه لسيادة القانون في أحد تعاملات المدينة، حيث وصف كل حالة من حالة عدم توزيع الخيرات بوصف يعادله في الوقع أو الحكم، وكأنه يميز بينها في الجزاء والقانون الذي تستحقه، وبهذا فإن سيادة القانون في المدينة الفاضلة يجب أن تكون حاضرة حتى تتحقق إمكانية العدالة في التوزيع التي دعا لها الفارابي.

4. تشبيه مؤسسات الدولة بأعضاء الجسد:

أشار الباحث سابقاً أن الفارابي كان ينطلق في أساس نظرية دولته "المدينة الفاضلة" من الشريعة الإسلامية، حيث أن تشبيه الفارابي لمؤسسات الدولة بأعضاء الجسد نابع في أساسه من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه بأن "المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى."[1] حيث اعتبر الفارابي أن المدينة الفاضلة أشبه بالبدن الصحيح التام، فكما أن البدن يختص كل عضو فيه بالقيام بعمل معين، وتتعاون أعضاؤه كلها في سبيل الوصول إلى غاية واحدة وهي تتميم الحياة وحفظها عليه فكذا المدينة الفاضلة، حيث يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة، وهذه الغاية القصوى لن تتحقق إلاّ إذا اختص كل عضو في المدينة بعمل معين، وقام بهذا العمل على الوجه الأكمل. (صقر 1989).

1- صحيح البخاري/5581. 6011. محمد بن إسماعيل البخاري. سنة الوفاة 256.

يبدو واضحاً في هذا النص أن الفارابي كان مهتماً بشكل كبير لمسألة تقسيم العمل، وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة ما يتم إنجازه، ويزيد من تحقق الرشادة عند كافة المسؤولين في الدولة، إضافة إلى تأكيده على الترابط بين المسؤولين في المدينة الفاضلة وتشبيهه بالترابط والتسلسل القائم في أعضاء الجسد لدليل على الترابط والتوافق بين مراتب السلطة والإدارة في المدينة الفاضلة، وبهذا فإن الفارابي كان على وعي بأهمية تحقق "الجودة التنظيمية"[1] حتى تكتمل أركان تأسيس المدينة الفاضلة.

ويصور لنا الفارابي هذا الترابط والانسجام بين أجزاء مدينته الفاضلة بقوله: "والمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تتميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه، وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوة، وفيها عضو رئيسي وهو القلب، وأعضاؤه تقرب مراتبها من ذلك الرئيس" (الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة د ت، ص72)

لقد كان الفارابي اسبق من علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين في أمريكا و أوروبا، إلى تشبيه المدينة بالجسد الحي، و مقابلة بين كل جزء من أجزاء المدينة و بين كل عضو من أعضاء الجسم الحي، إلا أن الفارابي لا يطلق الموازنة و المقابلة بين كل جزء من أجزاء المدينة وبين كل عضو من أعضاء البدن، إطلاقا تاما دون أن يقيدهما بقيد، أو يحدهما بحد، فهذا كله راجع إلى عامل الدقة وعمق الفكرة، بحيث بيّن أن أعضاء البدن طبيعية، وأن الهيئات التي لهذه الأعضاء إنما هي قوى طبيعية، على حين أن أجزاء المدينة وهم أفرادها و إن كانوا طبيعيين إلا أن الهيئات والملكات التي يفعلون بها أفعالهم للمدينة ليست طبيعية، وإنما هي إرادية تصدر عن فكر وروية وذلك الفكر والروية هما الأداتان اللتان يصطنعهما أهل المدينة فيما هم بسبيل إنشائه واستحداثه من صناعات في مدينتهم. (عزيز د ت، 37-38) مثلما يستدل الفارابي أن أهل المدينة الفاضلة ليسوا أجزاء لمدينتهم بفطرتهم ولا بطبيعتهم، وإنما بملكاتهم الإرادية.

إذا تركنا المظهر الداخلي للمدينة الفاضلة، وأمعنا النظر في المظهر الخارجي بمعنى تحليل البنيان الاجتماعي كما تصوره المعلم الثاني. لوجدناه يقسم هذا البنيان إلى أجزاء خمسة هي كالتالي :

1- الأفاضل: وهم الحكماء والمتعقلون، وذوو الآراء في القضايا الجليلة، وتتبعهم فئة دعاة الدين.
2- دور الألسنة: وهم الخطباء والبلغاء، والشعراء، والملحنون والكتاب ومن يندرج ضمن طائفتهم.
3_المقدرون: وهم الحُسّاب والمهندسون، و الأطباء، والمنجمون، ومن يندرج ضمن طائفتهم.
4_ المجاهدون: وهم المحاربون، والحفظة، ومن يدخل في مجموعتهم.
5_الماليون والتجار: وهم مكتسبو الأموال وغيرهم. (الفارابي، فصول منتزعة 1971، ص65/66)

5. الفساد... مضادات المدينة الفاضلة:

لا شك أن السبب الرئيس والمباشر الذي دعا الأمم المتحدة والجهات المعنية على طرح فكرة الحكم الراشد هو انتشار الفساد في الكثير من الحكومات لا سيما الدول النامية، هذا يعني أنه بوجود الفساد يستلزم إحضار حكومة راشدة لمعالجته وإصلاحه، وانتشال المجتمع من أخطاره.

1- من المعروف أن الجودة التنظيمية هي أحد الأركان الخمسة للحكومة، والتي يبدو من خلال نصوص الفارابي أنه كان على علم في الإحاطة بها لبناء مدينته الفاضلة.

يعتقد الباحث جازماً أن الفارابي لم يبتعد عن هذا النسق، بل إنه عندما أسس مدينته "المدينة الفاضلة" مدينة الحق والعدل التي اعتقدها فإنه قد قال بوجود مضادات المدينة الفاضلة والتي وصف فيها كل التعاملات والأساليب والتدابير غير الصالحة أو الفاسدة المضادة للمدينة الفاضلة، وبالتالي فإنها تخالفها في كل صفات مدينته، ومن هنا فإن ما ينطبق على هذه المضادات هو وصف لمفهوم الفساد أو الشر بمفهوم أبي نصر الفارابي.

فالفساد أو الشر في هذا الإطار مفهوم فضفاض في نصوص الفارابي يجمع الكثير من المعاني كغياب الحق و عدم بسط العدل، وكل ما من شأنه أن يعطل تحقق تكامل أركان المدينة الفاضلة.

و بنفس السياق الذي أثبت به الباحث استخدام الفارابي لمفهوم الرشادة في دولته، سيثبت أحقية الفارابي في أسبقيته للحديث عن مفهوم الفساد.

لعل السبب الرئيس الذي دعا الفارابي إلى التطرق بشكل واسع إلى مفهوم الفساد هو حالة التدهور التي منيت بها الدولة الإسلامية في عهده، حيث سيطرت الدويلات الصغيرة على الحكم، و أصبحت تحكم باسم الخليفة في ذلك العصر، وأضحت تلك الدويلات تسخر إمكانيات الدولة الإسلامية لامتيازات قادتها، فاستشرى الفساد، وعمت الفوضى، وبات الخليفة يخسر سلطته بازدياد توسع الفتوحات التي تقوم بها تلك الدويلات باسم الخليفة ظاهرياً، فتوغلت هذه الدويلات حتى خسر الخليفة أبسط امتيازات حكمه.

إذاً فإن انطلاق الفارابي من فكرة مدينته الفاضلة "الطوباوية" التي أسسها ودعا إلى تنفيذها قد نبعت في أساسها من تفشي ظاهرة الفساد التي استشرت في الدولة الإسلامية، لذلك فإن الفارابي كان متفطناً إلى السبب الرئيس وراء انهيار الدولة الإسلامية، وإلى سبب زعزعة نظام الحكم في الدولة عموماً.

من المعروف أن الفساد يحل بالأمة أو المدينة بتعبير الفارابي عندما لا تحقق هذه المدينة لنفسها الشروط التي بها تنال السعادة، حيث يصبح وصف هذه المدينة معاكساً أو نقيضاً لوصف المدينة الفاضلة. ذلك أن في إبراز نقيض الشيء وجوهره ما يوضح ويظهر الشيء ذاته ويزيل عنه ما قد يكتنفه من غموض أو عدم وضوح، ومن هنا تبدو أهمية الحديث عن "مضادات المدينة الفاضلة" كما صورها لنا المعلم الثاني. فما هو المقصود بهذه المدن؟ وما هي أهم الركائز التي تقوم عليها؟

يشير الفارابي إلى مضادات المدينة الفاضلة في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة بقوله "والمدينة الفاضلة تضاد المدينة الجاهلة والمدينة الفاسقة والمدينة المتبدلة والمدينة الضالة، وتضادها أيضا من أفراد الناس نوابت المدن" (الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة د ت، ص83) وسيبين الباحث فيما يلى المقصود بكل مدينة من هذه المدن.

أولا: المدينة الجاهلة: هي المدينة التي لم يعرف أهلها السعادة ولا خطرت ببالهم، إن أرشدوا إليها لم يقيموها، وإن ذكرت لهم لم يعتقدوها، لا يعرفون من الخيرات إلاّ التي هي مظنونة في الظاهر أنها خيرات، مثل سلامة الأبدان واليسار، والتمتع باللذات ونيل المجد وعظمة، والسعادة العظمة الكاملة تتحقق عندما تجتمع كل هذه الخيرات لهم، فإذا أصاب أحد أفرادها شيء من آفات الأبدان أو الفقر أو عدم التمتع باللذات...الخ ظن ذلك شقاء وعده فساد. (بدوي 1987، ص252)

إذا فإن كل ما تقوم به المدينة الجاهلة هو ظن من أهلها أنه ابتعاد وتحصن من الفساد، غير أن الفساد الحقيقي هو عدم الالتزام بضوابط تأسيس الدولة، والذي يمنع كافة أفرادها من بلوغ السعادة الحقيقية التي هي هدف المدينة الفاضلة.

2- المدينة الفاسقة: وتتفق في الآراء على الآراء الفاضلة، أما في الأفعال فتسلك سلوك المدينة الجاهلة.

3- المدينة المتبدلة: وهي التي كانت آراؤها وأفعالها في القديم آراء المدينة الفاضلة وأفعالها، غير أنها تبدلت فدخلت فيها آراء غير تلك" (الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة د ت، ص133).

4- المدينة الضالة: هي التي نصبت لها مبادئ غير حقيقية، ونصبت لها سعادة غير التي هي في الحقيقة سعادة، حوكيت لها سعادة أخرى غيرها، ورسمت لها أفعال وآراء لا تنال بشيء منها السعادة. (الفارابي، السياسة المدنية دت، ص104). ويكون قد استعمل في ذلك التمويهات والمخادعات والغرور.

إن المقصود بالرئاسات الجاهلية عند الفارابي هو على عدد المدن الجاهلية، فإن كل رئاسة جاهلية إما أن يكون القصد بها إما التمكن من الضروري، وإما اليسار، وإما التمتع باللذات، وإما الكرامة والذكر والمديح، وإما الغلبة وإما الحرية. فلذلك صارت هذه الرئاسات تشرى شراء بالمال، وخاصة الرئاسات التي تكون في المدينة الجماعية، فإنه ليس أحد هناك أولى بالرئاسة فيها من أحد، فإما أن يكون أهلها متطولين بذلك عليه، وإما أن يكون قد أخذوا منه أموالاً أو عوضاً آخر.

بهذا فإن الفارابي يبين أن رئاسات مضادات المدينة الفاضلة تكون غير جديرة بالحكم، لأنها وصلت إليه بشراء الذمم، لذلك فلا غرابة في أن تكون سلطة من يتولى الحكم فيها فاشلة وفاسدة ومبتعدة عن السعادة بتعبير الفارابي.

6. الخاتمة :

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إعادة قراءة واستكشاف نصوص أحد الفلاسفة المسلمين الذين كان لهم بصمة قوية في بناء الدولة وإصلاح المؤسسات، وذلك من خلال نظريته التي استحوذت على أغلب فلسفته، حيث جاءت فلسفته مبنية على أساس هذه النظرية "المدينة الفاضلة".

حاول الباحث استجماع ما يمكن استجماعه من النصوص والمفاهيم التي يثبت بها أسبقية الفارابي إلى محاولته معالجة أخطاء وقصور مؤسسات الدولة، حيث استعرض الدلائل التي تثبت أن الفارابي كان يملك الأدوات التي تخوله لأن يكون أول من نبه إلى ما يسمى في عصرنا هذا بمؤشرات "الحوكمة الخمس" المتمثلة في الاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي تبين للباحث أن الفارابي كان متفطنا لهذا المؤشر، حيث أنه قد وضع أساس نظرية مدينته اليوتوبية نتيجة لظهور مؤشرات انهيار الدولة الإسلامية، وبالتالي فإن نظريته من أساسها جاءت نتيجة لافتقاد وغياب الاستقرار السياسي للدولة الإسلامية في ذلك العصر.

تبين من خلال تشبيه الفارابي لمراتب أو درجات السلطة في المدينة بأعضاء الجسد الحي، أنه كان مدركاً لأهمية تنظيم العمل ومحاولة إظهاره بشكل مترابط، لهذا فقد تدرجت المراتب بحسب أهمية وعمل العضو في الجسد.

اتضح للباحث أن الفارابي كان مهتماً بشكل كبير لمسألة تقسيم العمل، وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة ما يتم إنجازه، ويزيد من تحقق الرشادة عند كافة المسئوولين في الدولة، إضافة إلى تأكيده على الترابط بين المسئوولين في المدينة الفاضلة وتشبيهه بالترابط والتسلسل القائم في أعضاء الجسد لدليل على الترابط والتوافق بين مراتب السلطة والإدارة في المدينة الفاضلة، وبهذا فإن الفارابي كان على وعي بأهمية تحقق "الجودة التنظيمية حتى تكتمل أركان تأسيس المدينة الفاضلة.

من خلال تعرض الباحث إلى قضية الحكم الرشيد أو الحكومة الصالحة، اتضح أن الفارابي خصص في مدينته الفاضلة جزء كبير للخوض في شروط الحاكم العادل أو الرشيد أو الصالح، وبهذا فقد توصل الباحث إلى أن الفارابي كان على وعي بأهمية مؤشر استقرار الحكومة في عملية تشكيل معالم إصلاح مؤسسات الدولة.

كما تبين للباحث أن الفارابي قد رسَّخ لسيادة القانون في أحد تعاملات المدينة، حيث وصف كل حالة من حالة عدم توزيع الخيرات بوصف يعادله في الوقع أو الحكم، فهو بهذا يميز بينها في الجزاء والقانون، فسيادة القانون في المدينة الفاضلة يجب أن تكون حاضرة حتى تتحقق إمكانية العدالة في التوزيع التي دعا لها الفارابي.

أما عن مؤشر السيطرة على الفساد فقد تبين أن الفارابي قد أسهب في شرحه وتوضيحه من خلال مضادات المدينة الفاضلة.

7. قائمة المصادر والمراجع:

أبو اليزيد أبوزيد العجمي. دراسات في الفكر الإسلامي. المجلد ط1. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامي، 1991.

أبونصر الفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها. مصر: مكتبة المصطفى، د ت.

أبي نصر الفارابي. فصول منتزعة. المجلد ط2. بيروت: دار المشرق، 1405هـــــــ.

أحمد عدنان عزيز. "السياسة في الفلسفة الإسلامية الفكر السياسي عند الفارابي." مجلة العلوم السياسية العدد 38/39، د ت، الإصدار عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق: 180.

الفارابي. آراء أهل المدينة الفاضلة. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، د ت.

السياسة المدنية. مصر: مكتبة المصطفى،www.al- mos tafa.comدت.

الفارابي. فصول منتزعة. المجلد ط1، تأليف فصول منتزعة، بقلم قدمه فوزي متري نجار وحققه. بيروت: دار المشرق، 1971.

جميل صليبا. المعجم الفلسفي. بيروت- لبنان: دار الكتاب اللبناني، 1982.

خيرة بن عبد العزيز. "دور الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري." مجلة المفكر، نوفمبر، 2012.

زهير عبدالكريم الكايد. الحكمانية قضايا وتطبيقات. عمان: المنضمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

سعيد بنسعيد العلوي. "مسارات تشكل الدولة بين الغرب والإسلام." مفهوم الدولة الدولة الإسلامية دولة الخلافة، 29 يناير، 2015: 88.

عبد الرحمن بدوي. الفلسفة والفلاسفة في الحضارة الإسلامية. المجلد ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987.

عبدالرحمن أبن خلدون. المقدمة. بيروت لبنان: دار القلم، 1984.

ماجد كيالي. "النظام العربي." مجلة شؤون العالم العربي، الخريف، 2004.

محمد عابد الجابري، نحن و التراث (قراءة معاصرة في تراثنا) المركز الثقافي العربي بيروت، ط6، سنة 1993.

مصطفى سيد أحمد صقر. نظرية الدولة عند الفارابي. المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة، 1989.

قاموس المعاني https://www.almaany.com

boulemkahel.yolasite.com/resources

https://www.albayan.ae/sports/2005-10-22-1.109771

Institutional Reform in Islamic Thought

(Philosophical Approach)

This main aim of this study was to identify the experience of one of the most important Islamic philosophers in the issue of institutions building. In addition, it aimed to analyze the possibilities of benefitting from this experience in addressing the obstacles facing the process of institutions reform.

In order to achieve its objectives the study utilized the analytical approach.

The main findings of the study indicated that the ideas and treatments presented by the Islamic thought in the field of institution building outweigh the rules produced by contemporary thought in this area.

Keywords: utopia, rationality, corruption, happiness, justice, Utopia antagonists, governance indicators.